

يراقب حاله ولا يملكه وتظهر عليه علامات الا وسبب ذلك
فاذا ذكر ما قاسه من انه ظهر عليه لا شفاق والاشفاق
والغبط على غيره ومودة الفداء للبيبي صلى الله عليه وسلم
لو قدر عليه والنصرة له لو امكنته واذا اخذ في ابواب العيصه
وحكم على مجاري الحال واذا له عليه السلام يحرم من اجل اللفظ
او اسبغ العباره واكثرت واجتنب سبب ذلك ويجوز العباره
ما يقع كلفظها بغير المعنى واللفظ والمعصية فاذا حكم في اللفظ
قال هل يجوز عليه كلفظ في القول والاشيا بخلاف ما يقع
سواء او عطفاً ونحوه من العباره ويجوز لفظه الكذب
جمله واحدة واذا حكم على العلم قال هل يجوز ان لا يعلم الا
علم وهل يمكن ان لا يكون عنده علم من بعض الاشياء
حتى يوحى اليه ولا يقول بحول الله اللفظ وبسبب عده
تلك في اللفظ قال هل يجوز منه كلفظ في بعض اللفظ
والله اعلم وما وافقه الصفا في قوله اولي واداسس قوله
هل يجوز ان يصح او يثبت ويفعل كذا وكذا من انواع المعاصي
فهذا من حق نقيه عليه السلام وما يجب لمن تعزير وعظما
وقد رأيت بعض العلماء يحفظون من يذمونه منه ولم يتصدوا
عبارته فيه ووجدت بعض الجاهل من قد قوله لاجل تركه يحفظه
في العباره ما لم يفعله ويصح عليه بما يراه ويكفر قائله اذا كان
مسئل بين الناس مستحلاً في ادابهم وحسن عبادتهم في مقام
استعماله في حقه عم او حجب التزمه كذا في العباره في حق
السبب او تحسنه وكبرها وتبذيرها في عظم الراهون منه ولله
ولهذا قال عليه السلام ان من ابيان سببها ما اوردته على
وجه الشك عنه والتبذير في سبب العباره وتصريحها
فيه كقول لا يجوز عليه كذب حمله ولا اتيان الكبار بوجهه ولا

ولا اتيان الكبار بوجهه ولا اتيان الكبار بوجهه ولا
يجب ظهوره نقيه وتكلمه وتغزيره عند ذكره بحرفه فكيف
عند ذكره مثل هذا وقد كان السلف يظهر عليهم حاله كذا
عند ذكره كما قد مر في القدر الثاني وكان بعضهم يلتمس
ذلك عند تلاوة آي من القرآن حكى الله فيها فقال عدها ومن
كفر بآياتها واذمى عليه الكذب فكان يحضها بصوتها
لربه واجل الاله وسببها كمال التشبيه بين كذا البسبب
في حكمه سببه وسببه وتنفصه وسوذيده وحضوبه وذكر
سببها في القاصي ابو الفضل حمادته وقد قدسنا ما هو
ست واذا في حقه عليه السلام وذكرنا اجراء العلماء على مثل
فاعل ذلك وقائه وتجزئه الام في فتاوا وصلبه على ما ذكرناه
وقرنا ناسخ عليه ونقد فاعلم ان سببها هو سببها
اصحابه وقول السلف وجمهور العلماء قبله هذا لا كلفظ
التيه منه ولهذا لا يقبل عندهم نويه ولا يتفقه سببها
ولا يقبله كما قد مر في قبل حكم الزيد بن وسببها كلفظ
في القول وسواء كانت نويه على هذا بعد القدره عليه السلام
على قوله او جانا من قبل نفسه لا نوحه وجب لا تسقط
الذم به كسببها ودونها في السبب ابو الحسن العباسي حمله
اذا اقر بالثبوت وناسبه وظاهره في سببها لا يجره
وقال ابو محمد بن زبير في مثله وانا ما بينه وبين الله تعالى
تفصيه وقال ابن سخونان سبب النبي صلى الله عليه وسلم
من الموقد من تم تاب عن ذلك لم تزل نويه عند القتل
كذلك قد اختلف في الزيد بن اذا جازاً ثانياً حكى القاصي ابو
الحسن بن القاسم ذلك قولين قال سببها من قال له
بأقراره لانه كان يقدر على سببها فلما اعترف خفتا انه